الملخـص بالعربية

إن المكانة الدينية التي تميزت بها فلسطين على مر العصور الإسلامية، جعلتها أحد المراكز الأساسية، ونقطة لانطلاق العديد من المؤسسات التعليمية، مثل المساجد، والزوايا، والمدارس. كما ساهمت في بروز عائلاتها واهتمام هذه العائلات بالتعليم، ومن ثم تولي قيادة المؤسسات الدينية، سواء بانتماء أفرادها إلى فئة الأشراف، أو إلى فئة العلماء.

وبناء على ذلك، تحاول هذه الدراسة الكشف عن موقف علماء القدس من النظام التعليمي في أواخر الفترة العثمانية، وبالتحديد خلال فترة التنظيمات، وتفترض الدراسة أن علماء القدس لم يقفوا موقف المعارض من الحداثة في التعليم، وإنما اندمجوا في النظام التعليمي الحكومي الجديد، وساهموا في تطويره، رغم التراجع الذي شهدته هذه الفترة في عدد المؤسسات التعليمية القائمة، بالمقارنة مع الفترات التاريخية السابقة.

فقد تبين للباحثة مساهمة أبناء المجتمع المقدسي في النظام التعليمي؛ من خلال اهتمامهم بالمؤسسات التعليمية، والتأكد من استمرارها في أداء رسالتها التعليمية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعند تنبه الدولة العثمانية لضرورة الشروع بإصلاحات في مجالات الحياة كافة، أدرك جزء كبير من العلماء حاجة مؤسساتهم التعليمية للإصلاح والتحديث، فكانوا في مقدمة المطالبين بالتحديث والعصرنه.

وتزامنت فترة الإصلاحات مع ازدياد النشاط التبشيري في فلسطين، خلال القرن التاسع عشر، وظهور العديد من المدارس الأجنبية التي اتسمت في أغلبها بصبغة التبشير.

وكان هذا نتاجا لتعرض البلاد فكرياً واقتصادياً للتغلغل والنفوذ الغربي، وقد واجه النظام التعليمي الديني القائم في القدس -خلال تلك الفترة- تحدياً كبيراً؛ لبعده عن الحداثة، والتزامه بالتقليد.

وقد بينت الدراسة أن خروج علماء القدس من النظام التعليمي التقليدي، ومواكبة التغيرات الناتجة عن الإصلاحات في شتى الميادين، ساهم في تعليم أبنائهم وفق النظام التعليمي الحديث، سواء الحكومي أم الأجنبي (التبشيري)، وهذا ما ساهم في إشغال هؤلاء للمناصب الحكومية المستحدثة في القدس، مثل دائرة المعارف، التي كانت بحاجة إلى العديد من الموظفين. كما كان لهم دوراً مهماً في إدارة عمل المؤسسات التعليمية الحديثه في القدس وتسييره بشكل صحيح؛ مما ساهم في إحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي في القدس، في أواخر الفترة العثمانية.

وهكذا فقد قام العلماء بدفع العملية التعليمية والنهوض بها، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من هذه الإصلاحات، بالرغم من قلة عدد المؤسسات التعليمية الحكومية.